

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية

منجى مقدّم

يثبت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يوما بعد يوم بأنه خيار استراتيجي يسمح بتقليص انتهاكات العولمة الليبرالية وتجاوزات اقتصاد السوق ويُمثل في الوقت الحاضر شكلا من أشكال التصدي للنزعة الفردية والأناية والفقر ومصدرا هاما لخلق فرص العمل والثروات.

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تونس لا سيما منذ سنة 2011، تدهورت الأوضاع الاجتماعية وتفاقت التفاوتات الجهوية في البلاد، فأصبحت عديد الفئات الاجتماعية خاصة منها الشباب والنساء تواجه صعوبات اقتصادية قاهرة وتشكو من عدم تلبية الدولة لمطالبها الاجتماعية. أمام هذه الحالة، أصبح كل من القطاعين العام والخاص مشلولين ولم يعد بإمكانهما إيجاد حلول للمشاكل الضخمة التي تُحاصر الاقتصاد التونسي. بالتالي، فإن حجم هذه الصعوبات وعدم القدرة على معالجتها يضيفان الشرعية الكاملة على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي أصبح يشكل عنصرا أساسيا في كل نموذج فعال ودائم للتنمية. بما أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يستند إلى تغليب الإنسان على المال والمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية، فهو بذلك يقلص من تأثير الوضع الاقتصادي على الأشخاص ويتميز بأدائه على المستوى الاقتصادي وفائدته على المستوى الاجتماعي.

من هنا، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أصبح أمرا لا غنى عنه لمساعدة الأشخاص الذين يواجهون صعوبات وللحد من الإقصاء وعدم المساواة وخلق فرص عمل ومكافحة الفقر وهشاشة الأوضاع، ولا يمكن لأي سياسة اقتصادية واجتماعية لاحقة أن تنكر المزايا الكبيرة لهذا النوع من الاقتصاد.

مقدمة :

الخلفية التاريخية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

لطالما فرض العنصر الاقتصادي هيمنته على مختلف الأنشطة البشرية، إذ أخضع كل من الإنسان والطبيعة على حدّ سواء إلى منطق الخاص وقوانينه الخاصة بهدف تحقيق غاياته وهي تحقيق الحدّ الأقصى من الأرباح والفعالية والكفاءة من خلال زيادة المنافع وتقليص التكاليف والخسائر.

تاريخيا، ظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع نشأة جمعيات وتعاونيات الإنتاج والاستهلاك الرامية إلى تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية التي أضرت بالطبقة العاملة وذلك من خلال تزويدها بكل ما تحتاج إليه من غذية ورعاية صحية وسكن لتمكينها من العمل من جديد وبأسعار معقولة.

وفرت كل من الثورات التي اندلعت في أوروبا خلال القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى والتجارب الاشتراكية في القرن العشرين البيئة الملائمة للدفع بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى المفاهيمي والمؤسسي والقضائي.

زادت الأزمات العالمية الرأسمالية من تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع ارتفاع نسبة البطالة واتساع فجوة التفاوت والفقر وهدر الموارد الطبيعية وانتشار السوق الموازية وتفشي التهريب والفساد.

في مثل هذه الظروف، يشهد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموا كبيرا من أجل التصدي للنموذج الليبرالي الجديد للتنمية الذي يُغرق العالم في مشاكل وأزمات يصعب تجاوزها خاصة تلك المتصلة بتدهور الأوضاع البيئية.

وقد أعلن فرونسا ميتيرون منذ توليه السلطة سنة 1981 بأن «الاقتصاد الفرنسي سيرتكز من هنا فصاعدا على ثلاث ركائز وهي: القطاع الخاص والقطاع العام وقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي أعتزم من خلالها ضمان التنمية والاستدامة والنمو»¹

فضلا عن ذلك، أصبحت دول العالم تعتمد أكثر فأكثر على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تطلق عليه بلدان أمريكا اللاتينية تسمية «الاقتصاد الشعبي» وتشير إليه بعض الدساتير (بوليفيا والإكوادور) كخيار اقتصادي وتعرفه الدول الأنغلو سكسونية على أنه «أنشطة غير ربحية».

احتل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سنة 2015 المرتبة العالمية السادسة بصفته قطاع مستقل ذاتي من حيث القيمة المضافة بعد الولايات المتحدة واليابان والصين وألمانيا وفرنسا، وبلغ رقم أعمال التعاونيات والمؤسسات التعاقدية الأولى في العالم التي يبلغ عددها ثلاثمائة، 2500 مليار دولار. تشكل التعاونيات والمؤسسات التعاقدية نسبة 32% في القطاع الزراعي و39% في قطاع التأمينات و19% في مجال البيع بالجملة والبيع بالتجزئة و6% في مجال الخدمات المصرفية والمالية.

ومن المعتقد أيضا أن القطاع التعاوني وفر ما لا يقل عن 250 مليون مواطن شغل داخل بلدان مجموعة العشرين². أما بالنسبة لمواطني الشغل التي وفرها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فضاء الاتحاد الأوروبي فقد بلغ عددها 28 مليون أي نسبة 12.9% من إجمالي العمالة.

يمثل اليوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا 12% من الناتج المحلي الإجمالي و10.5% من العمالة و221325 شركة و370301² موظف. علاوة على ذلك، يقوم فرنسي من أصل اثنين بأعمال تجارية مع تعاونية من التعاونيات بينما تؤمن مؤسسة تعاقدية فرنسيين من أصل ثلاثة⁴.

يُوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل عام 10% من الناتج المحلي الإجمالي بدول الاتحاد الأوروبي وتخضع مؤسسة من أصل أربعة يتم إنشائها سنويا لهذا النوع من الاقتصاد⁵.

¹ جون غاتيل : «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : المشاريع الاجتماعية»، «ليكونوميست ماغريبيان» 22 جانفي 2018.

² وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي : «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : دعامة التنمية في تونس» جويلية 2017.

³ وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي : مرجع سبق ذكره.

⁴ «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : نموذج نجاح دائم ينبغي تعلمه» موقع «هافبوست» - 6 أكتوبر 2016.

⁵ جون غاتيل : مرجع سبق ذكره.

تظل القيمة المضافة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضئيلة في بلدان البحر الأبيض المتوسط (تمثل من 1 إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي) لكن تبقى مساهمته في توفير فرص العمل هامة (4% من فرص العمل المباشرة وأكثر بكثير باعتبار فرص العمل غير المباشرة).⁶

I - مفهوم وتعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يقوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التوفيق بين القيمة الاقتصادية التي يجسدها خلق الثروات والقيمة الاجتماعية التي يمثلها التوزيع العادل للثروات بين الأشخاص والفئات الاجتماعية والأجيال والمناطق. كما يكفل التوافق بين الحرص على المصلحة العامة التي ينادي بها القطاع العام وشروط الريح التي يعمل على تحقيقها القطاع الخاص.

وبالتالي، فإن إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن من تقليص التأثير الاقتصادي على الجانب الاجتماعي، وهذا يعني الحد من النفعية والثوران الشديد من أجل تحقيق الريح السهل.

يُحدِّد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أفضلية المعايير الاقتصادية على حساب المعايير الاجتماعية ولم يعد من الممكن تقديم المبررات «الاقتصادية» كحقائق مطلقة.

يستند الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أسبقية الإنسان على الأموال والمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية. فهو فعّال من الناحية الاقتصادية ومفيد من الناحية الاجتماعية.

يرتكز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غالباً على قيم مثل التضامن والتماسك الاجتماعي وحرية العضوية والإدارة الديمقراطية والمشاركة والاستقلال الذاتي، إلا أنه لا يمكنه أن يحل محل القطاعين العام والخاص، بل هو مكمل وداعم لهما ليتمكنهما من التغلب على أوجه القصور والحد من تجاوزات الليبرالية الوحشية المتصلة بالتفاوتات الاجتماعية، وغالباً ما يُرجع إليه الفضل في التوفيق بين الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية واستبدال العولمة الاقتصادية بعولمة اجتماعية.

يوجد عادة نهجان اقتصاديان اثنان يجب التمييز بينهما وهما :

- نهج أول يندرج ضمن الاقتصاد التقليدي حيث تبقى جميع الأنشطة الاقتصادية للاستهلاك والإنتاج والتجارة خاضعة لمنطق السياسة السوقية ولقواعد العرض والطلب وهدفه الوحيد هو تحقيق الأرباح، فمفهوم التضامن والتلاحم الاجتماعي والإنسان والبيئة له أهمية ثانوية وفقاً لهذا النهج.

- نهج ثانٍ ينفصل عن المنطق الاقتصادي البحت ويُقدّم كبديل يقع فيه تفضيل البعد الاجتماعي عن متطلبات الاقتصاد بشكل كبير. وحتى عند تحقيق أرباح، يقع إعادة استثمارها داخل المؤسسة من أجل ضمان استمراريتها وخلق فرص عمل جديدة. فغاية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تكمن في هذا النهج بالتحديد.

يُمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تجسيدا للاقتصاد المحلي. فهو على اتصال وثيق بالأشخاص المتأثرة به وبالأقاليم التي تمارسه. غايته الوحيدة تلبية الاحتياجات الفعلية للمواطنين، ويهدف إلى خلق فرص عمل وإنشاء شبكة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. بالتالي، فهو يشكل عنصراً من عناصر التماسك والاستقرار الاجتماعي.

⁶ المصرف الأوروبي للاستثمار : «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : أداة الشمولية وخلق فرص عمل في البلدان الشريكة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط»، ملخص تحليلي - نوفمبر 2014.

من جهة أخرى، يحتل التمويل التضامني مكانة بارزة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فعلى عكس التمويل التقليدي الذي يهدف إلى السعي وراء الربح فحسب، يهدف التمويل التضامني إلى حشد المدخرات وتسخيرها للأنشطة المالية والاقتصادية التي من شأنها مكافحة الإقصاء وتعزيز التلاحم الاجتماعي والتنمية المستدامة أو بالأحرى تعبئة الأشخاص المستبعدة من النظام المصرفي التقليدي حول أنشطة مالية من خلال تزويدهم بخدمات مالية تتماشى مع احتياجاتهم وتسمح بإدماجهم في النشاط الاقتصادي.

تشمل أبرز أشكال التمويل التضامني في :

- القروض الصغرى من المصارف وجمع الأذخار التضامني وإدماجه في شبكات التمويل التضامني عن طريق المنظمات غير الحكومية والجمعيات.
- شبكات المصارف التعاونية
- الشبكات الجمعياتية والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالتمويل الأصغر.

تسمح مختلف هذه الأشكال من التمويل التضامني من تمويل مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة من السكان وتلك المستبعدة من النظام المصرفي التقليدي، وهي تستهدف أساسا النساء وتمول أنشطة التجارة والخدمات والحرف اليدوية التي تُمارس في القطاع غير الرسمي.

لكن بالرغم من ذلك، يجب تفادي نوعين من الانحرافات المتصلة بالتمويل التضامني وهي : إمكانية هيمنة المنطق المالي على المنطق التضامني وصعوبة تحقيق التوازن بين الربحية المالية والتضامن.

في نهاية المطاف، يمكن تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أنه مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي تهدف إلى مكافحة انتهاكات وتجاوزات اقتصاد السوق، وقيمة الفرد هي أساس هذا الاقتصاد الذي يُمثل نقيض الاقتصاد الرأسمالي.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو تجسيد لمجموعة من القيم منها التضامن والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية والمواطنة والتنمية المستدامة واحترام الطبيعة والموارد الطبيعية.

لكن يجب التأكيد على أنه لا يوجد نموذج واحد فحسب للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مُعترف به عالميا وقابل للتطبيق في مختلف المناطق، إذ توجد مجموعة واسعة من التجارب والممارسات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تتغير نسبة النجاح فيها بتغير الزمان والمكان. في كل الحالات، يتطلب تحقيق هذا الاقتصاد مسارا طويلا والأجل ويحتاج إلى استراتيجية وسياسات طويلة الأجل.

II – المبادئ الأساسية للاقتصاد التضامني والاجتماعي

يرتكز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل عام على مبدأ الحرية والكرامة والعدالة والتضامن.

يخضع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أحدث نسخة من ميثاق (1995) إلى عدد من المبادئ وهي :

- حرية الانضمام إلى مختلف هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بمعنى آخر، لا يمكن إجبار أي شخص على الانضمام أو البقاء في هيكل معين من هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- عدم استهداف الربح الفردي : يمكن للتعاونيات والمؤسسات التعاقدية والجمعيات تحقيق مكاسب إلا أنه لا يمكنها الاستيلاء على هذه المكاسب للمصلحة الشخصية.
- الإدارة الديمقراطية : تأخذ القرارات في الجلسات العامة على مبدأ «صوت لكل شخص» أي أن كل الأعضاء متساويين بغض النظر عن مساهماتهم بالمال أو بالوقت.
- فائدة المشروع المشتركة أو الاجتماعية : ينبغي أن تخدم هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المصلحة الجماعية ولا الفردية.
- اختلاط الموارد : يمكن لأجهزة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المستقلة عن السلطات الحكومية الحصول على منح وإعانات خاصة أو امتيازات ضريبية من هذه السلطات وذلك في إطار سياسات المصلحة العامة.

III - الأهداف

- لا يمكن تحقيق أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلا من خلال تحقيق التوازن بين شروط الربحية الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات.
- يمكن القول بشكل عام أن جميع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لديها أهداف مشتركة منها مساعدة الأشخاص الذين يواجهون ظروفًا صعبة والحد من حالات الاستبعاد واللامساواة وتعزيز مشاركة الموظفين.
- وبشكل أكثر تحديدًا، تتمثل الأهداف الرئيسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في :

1 - تحقيق تنمية مستدامة وعدالة قائمة على التوازن بين الفئات الاجتماعية والجهات والرجال والنساء والأجيال. يُمارس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب للاحتياجات والمصالح المشتركة التي لا تهدف بالضرورة إلى تحقيق الأرباح.

في هذا الإطار، يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يُمثل القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

- يُعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محرك النمو الاقتصادي لأنه يشكّل بيئة ملائمة لإنشاء المشاريع. أثبتت التجارب أن هذا الاقتصاد أصبح نموذجًا يُفتدى به لإنشاء المشاريع داخل البلدان التي تشهد تقلبات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهو يشجّع على إنشاء وتطوير التعاونيات والمؤسسات التعاقدية والجمعيات التي تسعى أساسًا إلى تمكين الجهات الناشطة في هذا الاقتصاد من التحكم في مصيرها وهذا يعني أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مدرسة مواطنة تُمكن الجميع من التحكم في مصيرهم. لهذه الأسباب، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز الثروة المشتركة والنمو المستديم والمنصف.

- يُعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مصدرًا لتوفير فرص العمل فهو قادر على تحمّل التقلبات والأزمات الاقتصادية العالمية. في هذا السياق، تفيد التقديرات بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ساهم بنسبة 23% من فرص العمل خلال السنوات العشرة الأخيرة أي أكثر بمرّة ونصف من قطاع البناء وأكثر من أربعة أضعاف قطاع الصناعات الغذائية.⁷ كما أنه نجح في ضمان استمرار الوظائف في القطاعات الأكثر هشاشة. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متواجد بشكل مكثف في قطاعات الأنشطة التي تستقطب الشباب بشكل كبير ولها قابلية كبرى للتوظيف على غرار التنشيط والرياضة والسياحة الاجتماعية والأسرية ورياض الأطفال والرعاية الطبية/ الاجتماعية والتأمين الصحي والرعاية الصحية المنزلية.

⁷ هافبوست، 6 أكتوبر 2016

- 2 - تعزيز قدرات النساء والشباب وتوسيع نطاق مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني له الفضل في تمكين هذه الفئات التي عادة ما تكون مستبعدة ومهمشة، من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.
 - 3 - مكافحة انتشار الاقتصاد غير النظامي وإعادة هيكلته بهدف إدماجه في الاقتصاد المنظم، إذ أن أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تقلص من نسبة تفشي السوق الموازية واقتصاد الظل لتفسيح المجال للاقتصاد النظامي.
 - 4 - حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- يجب أن يعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كعنصر مستقل في إطار النموذج الإنمائي إلى جانب القطاعين العام والخاص.

VI - هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

في إطار الحديث عن عناصر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، صرحت كاتبة الدولة الفرنسية المكلفة بشؤون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: «بأن هذا النوع من الاقتصاد يُمثل جزءاً من اقتصادنا الذي يتميز بشيء خاص ويجمع مؤسسات لها قيم اجتماعية وتضامنية.»⁸

يضم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجموعة التعاونيات والمؤسسات التضامنية والجمعيات ومؤسسات التمويل الأصغر التي لا تكون فيها أنشطة إنتاج السلع والخدمات هادفة للربح الشخصي بل لخدمة المصلحة العامة. يتكوّن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على وجه التحديد من هياكل متنوعة تضطلع بمشاريع اقتصادية جماعية غايتها ليست اجتماعية وبيئية واضحة فحسب، بل أيضا خلق علاقات اجتماعية مبنية على التعاون والتضامن.

ينشط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عديد المجالات مثل الفلاحة والصحة والتجارة والعمل الاجتماعي والتعليم والثقافة والتمويل والمصارف والتأمينات ومساعدة الفئات الضعيفة.

يجدر التوضيح أن الاقتصاد يتكوّن بصفة عامة من ثلاثة قطاعات وهي: القطاع الخاص وغيته الوحيدة هي الربح، والقطاع العام وهو ملك للدولة يهدف أساساً إلى خدمة المصلحة المشتركة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يشمل الأنشطة التي ليست لها أي غاية ربحية ويشار إليه «بالقطاع الثالث». لكن ينبغي إضافة قطاع رابع لهذه القطاعات الثلاث وهو: القطاع غير النظامي الذي يشمل الاقتصاد المنزلي والأسري واقتصاد الظل.

ينبغي الإشارة إلى أنه لا يقع إدراج الثروات التي يُدرّها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطاع غير النظامي في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

تُفيد منظمة العمل الدولية بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو «مفهوم يعرّف المؤسسات والمنظمات-خاصة التعاونيات والمؤسسات التضامنية والجمعيات والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية-التي تختصّ في إنتاج السلع والخدمات وتوليد المعرفة والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتعزيز التضامن.»⁹

⁸ «معرفة وفهم كل شيء حول قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني»، economie-sociale-solidaire.gouv.fr، نوفمبر 2015

⁹ المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية حول الاقتصاد الاجتماعي، أكتوبر 2009

V - ما هو سبب إعادة الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟

تجدد اليوم الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني للأسباب التالية :

- النموذج التقليدي للمؤسسات الذي يسعى فقط إلى تحقيق الربح يمرّ بأزمات متتالية ومُتزايدة.
 - إغلاق المؤسسات كنتيجة للتعاقد الخارجي ما دفع الموظفين إلى استعادة هذه المؤسسات وتحويلها إلى شركات تعاونية.
 - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يساعد على خلق فرص عمل بالتالي تقليص نسبة البطالة.
 - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يساعد على تعزيز العلاقات الاجتماعية وسط بيئة تسودها الخلافات.
 - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يستجيب بشكل كبير للمشاكل البيئية وخيارات التنمية المستدامة.
- هذه هي إذن الأسباب التي تفسّر كيف أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يُشكّل عنصراً أساسياً في كلّ نموذج اقتصادي واجتماعي جديد. في هذا الصدد، قال الوزير الفرنسي السابق جون غوتيل المكلف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني: « يجب أن أستمّر في جلب ما اعتبره حلاً للتصدّي للأزمة العالمية الحالية التي من المرجّح أن تتفاقم والتي تفرض عليّ أن أستمّر في الدعوة إلى تبني هذا النموذج الإنمائي الفريد من نوعه، ألا وهو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (...). فخطر حدوث هذه الأزمة التي يشعر بها الرأي العام الدولي من حوله هو الذي جعل عدداً من الدول تلجأ إلى هذا القطاع الجديد والفريد نوعاً ما وهو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.»¹⁰

IV - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس

تزامن إنشاء التعاونيات الاستهلاكية الأولى مع النضال النقابي والتجربة النقابية التي قام بها محمد علي الحامي سنة 1924، بالتالي، من البديهي جداً أن يكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مرتبطاً بشكل مباشر بالعمل النقابي. في الواقع، طغت نظريات ونهج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باستمرار وبشكل مكثف على البرامج الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد العام التونسي للشغل خلال فترة الخمسينات التي أسفرت عن خلق شبكة إنتاجية تعاونية وإنشاء «بنك الشعب» سنة 1968.

تجدد الإشارة إلى أنّ التجربة التعاونية التي شهدتها فترة الستينات قد باءت بالفشل التام نظراً لأنه وقع اعتمادها في إطار سياسة استبدادية وبيروقراطية لا تحترم أهمّ مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ألا وهي حرية العضوية والاستقلالية. نتيجة لذلك، تقرّر وضع حدّ لهذه التجربة سنة 1969.

نظراً لفشل عديد نماذج التنمية بتونس وبدول العالم، يتمّ التفكير بشكل متزايد في تصميم نماذج جديدة أكثر كفاءة.

في الوقت الحاضر، بناء على تحليل تجارب التنمية التي باءت بالفشل وللإستجابة لشروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمّ الرجوع بقوة إلى المبادئ العالمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي أصبح يُشكّل عنصراً لا غنى عنه في كلّ نموذج إنمائي جديد. وأصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خياراً استراتيجياً كما ورد في هذا الخطاب الرسمي: «إنّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها البلاد التونسية منذ سنة 2011 والمطالب الاجتماعية الناتجة عنها تفسح مجالاً أكبر لمبادرة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خاصة لتوفير الخدمات الاجتماعية، حلقة الضعف لدى القطاعين العام والخاص اللذان يعانيان من صعوبات.»¹¹

¹⁰ جون غاتيل: مرجع سبق ذكره

¹¹ «دراسة استراتيجية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس. ملخص». وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر 2017.

في الواقع، أصبح بديهياً بأنه يجب على الدولة التدخل عندما تواجه آليات السوق صعوبات أو عندما تخرج الأمور عن السيطرة وذلك في إطار اقتصاد ليبرالي مثل اقتصاد تونس. يتعين عليها القيام بكل ما يلزم من تسويات وتعديلات للتقليل من أوجه التفاوت والاختلال التي تولدها السوق.

وقد تم إدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الخطة الخماسية للتنمية 2016-2020 إلى جانب القطاعين العام والخاص باعتباره قطاعاً ثالثاً من المتوقع أن يؤثر تأثيراً إيجابياً على اقتصاد البلاد التونسية.

VII-1 - عناصر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس

يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العناصر التالية :

1 - المرافق المهنية الزراعية¹² :

- تتواجد الشركات التعاونية لتوفير الخدمات الزراعية بنسبة 70% بالمناطق الساحلية ويبلغ عددها 234. تضم 27 000 عضو يُمثلون 6% فقط من جملة الفلاحين، وتختص نسبة 40% منها في تجميع الألبان. هذه الشركات مثقلة بالديون.

- تشمل التجمعات الإنمائية بقطاع الفلاحة والصيد البحري 3000 وحدة تُشغل 3880 عاملاً.

- يبلغ عدد تعاونيات الإنتاج الزراعي بالأراضي التابعة للدولة 18 تعاونية لا تُشغل سوى 700 عاملاً.

2 - المؤسسات التعااضدية :

توجد 41 مؤسسة تعااضدية منها 13 في القطاع العام/الحكومي (التعليم والثقافة والنقل والصحة والفلاحة...) و17 في القطاع شبه الحكومي (مؤسسات حكومية ذات طابع إداري وغير إداري) و11 في القطاع الخاص (الأشخاص المتقاعدين والصحفيين وموظفي البنوك...).

3 - الجمعيات:

ارتفع عدد الجمعيات من 12000 سنة 2011 إلى 20000 سنة 2017 وتختص 280 منها في منح القروض الصغرى.

VII-2 - ضعف نفوذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس :

يمكن القول بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاع هامشي في تونس إذ لا يستقطب سوى 0.6% من السكان العاملين ويُوفر 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. تُفسر هذه المساهمة الضئيلة بالمشاركة المحدودة لمختلف هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما يبيّنه الجدول التالي لسنة 2015¹³ :

¹² حلقات عمل حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمدينة الحمامات، ماي 2017.

¹³ أ. بالحاج رحومة : www.letemps.com.tn، 31 أكتوبر 2017.

إسهامات هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة (بالمليون دينار)	هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
0,1%	100	المنظمات الاجتماعية
0,9%	828	التعاونيات
0,05%	48	المؤسسات التعاقدية

يعود هذا الأمر إلى كون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يُمثل قطاعا بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ أنه يفتقر إلى تنظيم هيكلي وأهداف واضحة، كما يعاني من غياب إطار قانوني ومؤسسي ونظام تمويل ملائم.

VII-3 - ضعف تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تُعاني هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي ترغب في مباشرة أنشطتها أو النهوض بها في تونس من نقص كبير في الموارد المالية إذ أن آليات الدعم المالي المتاحة حاليا غالبا ما تكون بدائية ومشتتة وصغيرة الحجم. كما لا يُمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني التعويل على جهات فاعلة مالية قادرة على تمويل ودعم أنشطته. قد يرجع هذا إلى غياب تعريف واضح له وإلى ضعف مبادراته والتمويل العام الذي لا يزال غير منتظم وضعيف وعدم تدخّل القطاع الخاص بشكل كاف.

تُواجه مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني صعوبات ضخمة في الوصول إلى مصادر التمويل. يمكنها بطبيعة الحال الحصول على موارد مالية من طرف الدولة والمؤسسات الخيرية والجهات المانحة المحلية والأجنبية لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا.

يمكن لهذه المؤسسات أيضا اللجوء إلى القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الأصغر التي يمكنها المساهمة بشكل فعّال في تمويل احتياجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفضل شبكاتها المتخصصة والقاعدية.

نسعى حاليا في تونس إلى إيجاد مسالك تُمكننا من جعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عنصرا أساسيا في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة من خلال تحديد وسائل تمويل ودعم جديدة مصممة خصيصا لهذا الاقتصاد تتماشى مع مبادئه.

VII-4 - بعض نجاحات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تتعيّن الإشارة إلى بعض المشاريع الناجحة المتصلة بنموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهي: مشروع PAMPAT (مشروع النفاذ إلى أسواق المنتجات الزراعية الغذائية المحلية) ومشروع PROMESS (تعزيز منظمات وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) وتجربة منح القروض الصغرى:

1 - مشروع PAMPAT :

اضطلعت بهذا المشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومولته أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية بالتعاون مع وزارات التجارة والصناعة والفلاحة بتونس. يستند هذا المشروع إلى كون المنتجات التقليدية تُوفّر فرصا كبيرة للمجتمعات الريفية المحلية لتحسين ظروف عيشها وخلق فرص عمل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة.

في هذا الإطار، تمّ تنفيذ ثلاث مشاريع وهي: مشروع «تحدي» بولاية القيروان ومشروع «جبة فروتس» بولاية باجة ومشروع «زلفان» بولاية القصرين.

- «تحدّي»: هو «شركة تعاونية للخدمات الفلاحية» (SMSA) (نسائية) تمّ إنشائها سنة 2015، هدفها إبراز أهمية الهريسة التقليدية التي تحتوي على زيت الزيتون ومصدرها الفلفل المجفف في الشمس. تتألف هذه الشركة من 164 امرأة ريفية وهي تسعى إلى غزو الأسواق بهذا المنتج المحلي بالاستعانة بالمهارات التقليدية والاعتماد على تقنيات عصرية للغاية وضمان مطابقة المنتج لمعايير الجودة. تحضّلت شركة «تحدّي» على الدعم من طرف مشروع PAMPAT في مجال إدارة وإنتاج وتسويق منتجاتها واكتفت في الأول ببيع هذا المنتج بالمعارض الوطنية وفي متاجر البقالة بمدن تونس الكبرى، لكنّها بدأت في تصديره إلى سويسرا وإيطاليا وألمانيا وبقية الدول الأوروبية بداية من سنة 2016. «تحدّي» هو في نهاية الأمر مثال ناجح ساهم في خلق مواطن شغل للنساء الريفيات بولاية القيروان.
- «جبة فروتس»: هي شركة تعاونية للخدمات الفلاحية تمّ إنشائها سنة 2014 للترويج لتين قرية جبة وتحسين ظروف عيش السكان المحليين. تضمّ هذه الشركة 67 فلاح وفلاحة وتقع بقرية جبة الجبلية بولاية باجة وهي قرية مشهورة بجودة تينها المحمي منذ سنة 2012 بتسمية تجارية مراقبة. بدأ تصدير تين جبة إلى فرنسا ابتداء من سنة 2016 وأصبحت منتجات الشركة متنوعة (تين مجفف ومرّبي وحلوى الفاكهة وشوكولاتة)، وهذا ما ساهم في خلق فرص عمل لنساء المنطقة وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.
- «زلفان»: هي شركة تمّ إنشائها سنة 2014 بولاية القصرين وتختصّ في إنتاج التين الشوكي وتضمّ 23 فلاحا. تحضّلت شركة زلفان على شهادة مطابقة للمنتجات العضوية سنة 2016 لـ 470 هكتار من التين الشوكي ولعديد المنتجات المشتقة من هذا التين. تُنتج الشركة تينا شوكيا عضويا وعصير ومرّبي التين الشوكي باعتماد وصفة تقليدية. كان لهذه الشركة تأثيرا إيجابيا كبيرا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بما أنّها وفّرت فرص عمل كبيرة ومصادر دخل لنساء المنطقة.

2 - مشروع PROMESS :

- هو مشروع تمّ إنشائه سنة 2016 يمتدّ بين 2016 و2019، وقد اشترك في تنفيذه كل من منظمة العمل الدولية والحكومة التونسية بتمويل هولندي. يتمثل هدف المشروع في إرساء اقتصاد اجتماعي وتضامني بإنشاء مؤسسات تضامنية وتعاونيات في مختلف جهات البلاد. تمّ بعثه في الأول بمناطق الشمال الغربي ثمّ الجنوب ثمّ بقية مناطق البلاد التونسية.
- يقوم هذا المشروع على ثلاثة ركائز وهي : إنشاء إطار قانوني ومؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطبيق آليات التشجيع على إنشاء مشاريع تتماشى مع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوفير خدمات من طرف المؤسسات الداعمة من أجل إرساء ودعم المبادرات المتخذة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

3 - تجربة منح القروض الصغرى :

- تشمل هذه التجربة المؤسسات الصغرى والصغيرة بما في ذلك مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتتلقّى دعما كبيرا من دول الاتحاد الأوروبي. أدّى ذلك إلى إنشاء مؤسسة تونسية للتمويل الصغير وهي مؤسسة «تيسير للتمويل الأصغر» التي توفّر قروضا صغرى لصغار الفلاحين والمنتجين التونسيين. تهدف هذه الشركة أيضا إلى التعاون مع المجتمع المدني من أجل الحدّ من نسبة الفقر بالمناطق الحضرية والريفية.

VIII - ما هو الحلّ لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؟

- يغطّي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اليوم قرابة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عديد الدول مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ويوفّر بين 9 و11% من فرص العمل للسكان النشطين بينما لا يتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي في تونس ونسبة مساهمته في خلق فرص العمل ضئيلة جدًا.

يُمثل إذا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصة هامة للاقتصاد التونسي نظرا لفشل القطاع العام الذي انسحب من الميدان الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومخاوف القطاع الخاص الذي فرّ من المناطق والقطاعات التي لا تضمن الربح الفوري من جهة أخرى. لكن فرص تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبقى محدودة بسبب جملة من العقبات أبرزها غياب إطار قانوني واضح وصعوبة النفاذ إلى الموارد المالية والإدارة البيروقراطية وصعوبة تسويق منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

لا يُمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المساهمة بشكل فعال في إنعاش الاقتصاد التونسي أو خلق فرص عمل وثروات إلا في حال تخلصه من مختلف القيود التي تعيق تنميته. لذلك، يتعين حتما وضع استراتيجية جديدة لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تكون قائمة على :

1 - وضع لوائح جديدة واضحة وثابتة تسمح بتجاوز الوضع الحالي الذي يحصر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جملة من التجمعات المهنية والتعاونيات والجمعيات ومنحه إطارا قانونيا يوحد مجموعة مكُوناته، فالقوانين المنظمة للجمعيات والتعاونيات والمؤسسات التضامنية غير موحدة ولا تتناسب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها البلاد منذ أحداث سنة 2011. بالتالي، فإنّ مختلف الجهات الفاعلة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الحرفيون والنساء الريفيات والشباب والراغبون في إنشاء مشاريع...) تواجه صعوبات متزايدة في التجمع والتمكن من تحقيق أهدافها المتصلة بتعزيز فرص العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعود ذلك أساسا إلى غياب إطار قانوني ملائم. بالمناسبة، تقع حاليا مناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2 - إرساء الحكم الرشيد على جميع المستويات (المحلي والجهوي والوطني) بوضع آليات وهيئات تمثيل تضمن العمل الديمقراطي والشفافية في مختلف هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يجب تطبيق مبدأ «صوت لكل فرد» بقطع النظر عن مدى مساهمة الأطراف والدعوة أيضا إلى إعادة استثمار الجزء الأعظم من الأرباح المحققة لتنشيط آليات هذا الاقتصاد والحفاظ على استمرارية سوق العمل.

3 - التنسيق بين مختلف هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

4 - وضع آليات كافية لضمان تمويل مختلف هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على تمويل من طرف الهيئات المالية الوطنية والدولية الحكومية والخاصة، وغالبا ما تتعارض الشروط التي تفرضها هذه الهيئات غير الراعية للطابع الاجتماعي لأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع سبل النفاذ إلى الموارد المالية.

ينبغي التوقف عن اختزال مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجرد سياسة مساعدة لعمليات هيكلية أو النهوض بهذا الاقتصاد واستبداله بآخر يعتبره قطاعا مولدا للثروة وفرص العمل والتلاحم الاجتماعي. كما يجب أن يجد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكانه بالكامل في نموذج التنمية المنشود وأن يكون بمثابة محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5 - العمل من أجل القضاء على القيم المستمدة من النموذج الليبرالي الجديد المتجذر في المجتمع الذي لم يتوقف عن التوغل والانتشار والقائم أساسا على النزعة الفردية والأناية والفساد، إذ يجب استبدال هذه القيم شيئا فشيئا بثقافة جديدة قائمة على مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الخلاصة العامة

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد مبني على العلاقات الاجتماعية وعلى واجب التضامن من أجل ضمان المصلحة العامة. تجدد الاهتمام بهذا الاقتصاد على المستوى الدولي خاصة منذ فترة الثمانينات وهو يثبت يوما بعد يوم بكونه شكل من أشكال التصدي لانتهاكات الليبرالية الجديدة والنزعة الفردية المفرطة لاقتصاد السوق.

أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يُشكّل عنصرا أساسيا من عناصر الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة حيث تتراوح نسبة مساهمته في توفير مجموع فرص العمل بين 10 و15% وبين 5 و7% في الثروة الوطنية.

لكن بالرغم من الاعتراف بأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس وبتأثيره الإيجابي الكبير على الاقتصاد، فإنه لا يزال يُساهم بنسبة ضئيلة جدًا في خلق فرص عمل وثروات، حيث يعاني من غياب قانون أساسي ونقص المصادر المالية.

لا يمكن لأي نموذج إنمائي حقيقي أن ينجح في تونس إلا من خلال إدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كعنصر من العناصر الأساسية، وهذه العملية تتطلب إرساء حكم رشيد يضمن ديمقراطية وشفافية جميع هياكله (من جمعيات وتعاونيات ومؤسسات تعاضدية). كما توجد حاجة ملحة لتزويد هذه الهياكل بآليات التمويل المناسب وإمدادها باستراتيجية فعالة للتواصل.

مراجع بيليوغرافية

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الاقتصاديات الاجتماعية للقطاع الثالث» بإشراف جاك ديفورني ومارت نيسانس، دو بوك سوبريور، 2017.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قانون 31 جويلية 2014، المجلس الوطني للغرف الإقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني CNCRESS، جويلية 2016.
- مستقبل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2017، وثيقة تولىفية، جانفي 2017، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا.
- «ما هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟» CEDEF، نوفمبر 2017.
- «دراسة إستراتيجية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس. ملخص». وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر 2017.
- «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني»: أداة الشمولية وخلق فرص عمل في البلدان الشريكة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط»، ملخص تحليلي- المصرف الأوروبي للاستثمار، نوفمبر 2014.
- «المفاهيم الرئيسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني» وثيقة تولىفية، www.la-fedurok.org
- «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بعض العلامات الإرشادية»، Efigip، ماي 2011.
- جون غاتيل: «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: المشاريع الاجتماعية»، «ليكونوميست ماغريبان» 22 جانفي 2018.
- «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نموذج نجاح دائم ينبغي تعلمه» موقع «هافبوست»- 6 أكتوبر 2016.
- «معرفة وفهم كل شيء حول قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني»، economie-sociale-solidaire.gouv.fr، نوفمبر 2015.